مزراق: قتلنا وقتلوا.. وانا لم التحق بالجماعات في الجبال لصيد العصافير

الجزائر: ضجة غاضبة على اعتراف «امير» جيش الانقاذ بقتل مجندين في الجيش وسلب اسلحتهم

الجزائر ـ «القدس العربي»

ـ من مولود مرشدي:

قلل مدني مزراق الأمير السابق للجيش الإسلامي للإنقاذ (الجناح المسلح للجبهة الإسلامية للإنقاذ) المحظورة بالجزائر من الضجة الإعلامية التي أثارتها تصريحاته الأخيرة لمجلة «جون أفريك انتليجانت» الفرنسية والتي اعترف فيها بقتل جنود بالجيش الجزائري في التسعينات.

وقال مزراق في اتصال مع «القدس العربي» ان من يثيرون هذه الضجة هم «مجرد شرذمة كانت تراهن على موت (الرئيس عبد العزيز) بوتفليقة، وعندما فاتتهم الفرصة بعودته سالما ها هم يريدون إثارة الفوضى من خلال التهديد بمتابعته قضائيا على خلفية تلك التصريحات».

وقال مزراق أنها ليست المرة الأولى التي «أدليت فيها بمثل هذه التصريحات» مضيفا «اتحدى أيا كان بالذهاب الى القضاء وحتى أمام محكمة الجزاء الدولية بلاهاي للرد على أية تهمة ضدي».

واتهم مزراق جمعيات في مجال الدفاع عن اسر وعائلات ضحايا الإرهاب بأنها «مجرد شرذمة تفننت في الاتجار طيلة عشر سنوات بدماء الجزائريين ووجدت في تصريحاتي الأخيرة مناسبة لإحياء مواقفها بعد أن تبددت خططها في تعيين خليفة للرئيس بوتفليقة الذي أخلطت عودته كل الحسابات».

واستسلم مزراق وافراد «جيشه» للسلطات الجزائرية في 1997 عقب اتفاق غامض المضمون سمي «اتفاق الهدنة» مع قادة الجيش والمخابرات. ويُعتقد انه يعيش اليوم من التجارة والاعمال.

وعن الاقوال المنسوبة اليه من قتل جنود جزائريين، قال مزراق ان صحافي «جون أفريك انتليجانت» أولّ تصريحاته او انه لم يفهمها مما أعطى فهما خاطئا لمضمون الحديث الذي نشرته المجلة في عددها الأخير. ووعد بتنظيم لقاء مؤتمر بالجزائر العاصمة الثلاثاء القادم لتوضيح الموقف.

وقال ان الصحافة الجزائرية «تستهزئ بالرأي العام»، وتساءل «هل يُعقل ان حربا دامت سبع سنوات لا يكون فيها قتلى من هذه الجهة او تلك». وكان مزراق أكد في حديث مع أسبوعية «جون أفريك انتليجات» الصادرة في فرنسا انه قتل جنودا جزائريين وانه احتفظ بسلاح احدهم عندما كان يحتضر.

وبرر مزراق القتل بقوله «لم التحق بالجماعات في الجبال من اجل اصطياد العصافير».

ودافع مزراق عن موقفه قائلا انه لم يكن في يوم من الأيام مع فكرة الحرب «لولا أن النظام آنذاك أرغمنا على الالتحاق الجبال».

وقال ان الحرب «فيها قتلى من هذه الجهة وتلك فلماذا الاستغراب اذن»، وأردف «عندما حان وقت المصالحة سعينا لتحقيقها وتحملنا مسؤوليتنا فيها». واوضح «أمير» الجيش الإسلامي للإنقاذ السابق بقوله ان وزير الدفاع اللواء (المتقاعد حاليا) خالد نزار اعترف بقرار وقف الانتخابات في مذكراته ولم يندم عليه رغم آلاف القتلى من الجزائريين الذين سقطوا بسبب هذا القرار «ولم يتحرك أي احد لمحاسبته او متابعته قضائيا».

وقال ان فيلم «دوار النساء» للمخرج محمد شويخ الذي يعرض حاليا في قاعات السينما الجزائرية «تعفين للجرح المثخن لعائلات المسلحين الإسلاميين، ورغم ذلك فقد خرج مسؤولون ممن حضروا العرض الأول ومنهم وزيرة الثقافة خليدة تومي جد مرتاحين لمضمون قصته».

يذكر أن الفيلم صور حقبة السنوات العشر الأخيرة ودور النساء في الدفاع عن قراهن وبلداتهن في وجه الجماعات الإسلامية المسلحة لما اضطر الرجال الى الهرب او الاختفاء.

من جهته، ابلغ المحامي بوجمعة غشير، رئيس الرابطة الوطنية لحقوق الإنسان في الجزائر «القدس العربي» أمس ان التصريحات الأخيرة المنسوبة لمزراق «غير مسؤولة إطلاقا من وجهة نظر سياسية»، معتبرا أنها جاءت «لتؤكد ان الجزائر كانت في حرب أهلية من وجهة نظر قانونية».

وما زالت تصريحات «أمير» الجيش الإسلامي للإنقاذ سابقا تثير الجدل في الجزائر وخاصة بين الرافضين لها الذين اعتبروها استفزازا لمشاعر عائلات آلاف ضحايا المأساة الجزائرية التي بدأت في 1992، وقال غشير أن مزراق وضع نفسه، بتلك التصريحات، في خانة الذين يجب متابعتهم أمام العدالة لما اقترفوه من تجاوزات خلال العقد الماضي، وأيضا لمعرفة كل الحقيقة حول ما جرى والمتسببين فيها سواء من الإسلاميين المسلحين او قوات الأمن.

وقال ان مزراق أكد ان الجزائر كانت فعلا في حرب أهلية وبالتالي فمن حق الجزائريين معرفة كل الحقيقة حول ما جرى.

وكان مزراق المعروف بـ«أبو الهيثم» شكل الجيش الإسلامي للإنقاذ في 1994 لمقاتلة الجيش النظامي ردا على توقيف الانتخابات التشريعية التعددية التي جرت نهاية كانون الأول/ديسمبر سنة 1991 وفازت جبهة الانقاذ باغلبية مقاعدها في الدور الاول.

وقال غشير لـ«القدس العربي» ان مضمون كلام مزراق يوحي ان الجزائر كانت فعلا في حرب أهلية لانه (مزراق) اكد انه تفاوض مع الجيش النظامي والسلاح في يده.

وأضاف انه يستشف من مضمون تصريحاته ان جيشه ما زال موجودا وانه قد يعود الى ممارسة ما كان يقوم به من قبل.

وأوضح غشير ان مزراق وضع نفسه في «خانة خطيرة جدا» وهي تلك المتمثلة في انه «غير معني بقانون السلم والمصالحة الوطنية» الذي زكاه عامة الجزائريين في استفتاء عام يوم 29 أيلول/سبتمبر الماضي.

وضمن هذا الجدل قررت جمعية «صمود» للدفاع عن عائلات المختطفين على يد الجماعات الإسلامية المسلحة رفع دعوى قضائية ضده.

وذكر بيان لهذه الجمعية المناهضة للعفو على الإسلاميين ان مزراق سيتابع تحت طائلة ارتكابه جرائم ضد الإنسانية والتشهير بها وتمجيدها وإعطائه أدق التفاصيل حول اقترافها.

ولم تستبعد الجمعية رفع دعوى قضائية ضد مزراق أمام القضاء الدولي في حال رفضت العدالة الجزائرية الدعوى المرفوعة داخل الوطن.

واستنكرت الجمعية القريبة من الأطروحات السياسية اليسارية التي تدافع عنها الحركة الاجتماعية الديمقراطية حزب الطليعة الاشتراكية سابقا تصريحات مزراق وقالت أنها لن تبقى مكتوفة الأيدي إزاء هذه الاعترافات.

وأبدت «لجنة المواطنين للدفاع عن الجمهورية» الموقف ذاته وطالبت بمحاكمة مزراق والاقتصاص منه بتهمة «تبني، دون حياء ودون عقدة، جرائم دم اقترفها بيديه». وطالب بيان لهذا الحزب غير المعترف به من السلطات الجزائرية اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة في حقه.

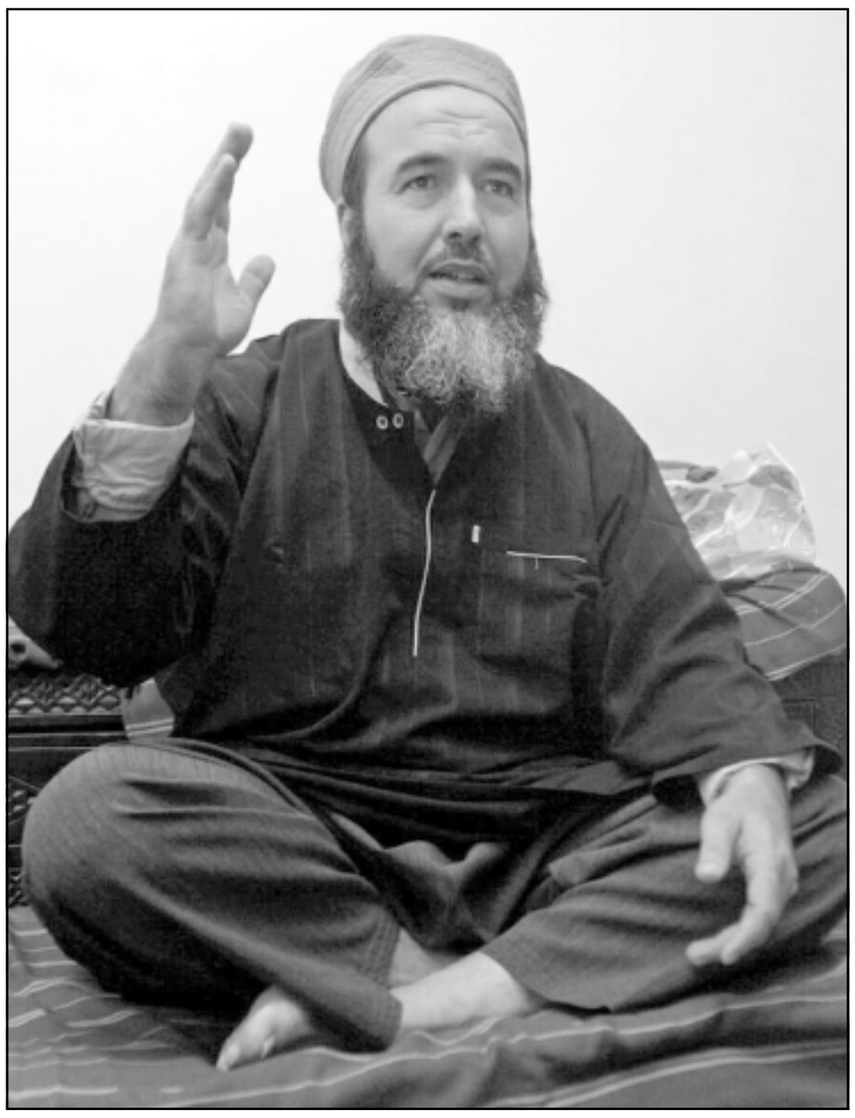

مزراق.. «المقاتل» الفخور بجرائمه (ارشيف «القدس العربي»)

بعد انتظار فاق العام.. القضاء الاسباني يقرر دفن جثث افراد المشتبه بهم في تفجيرات مدريد

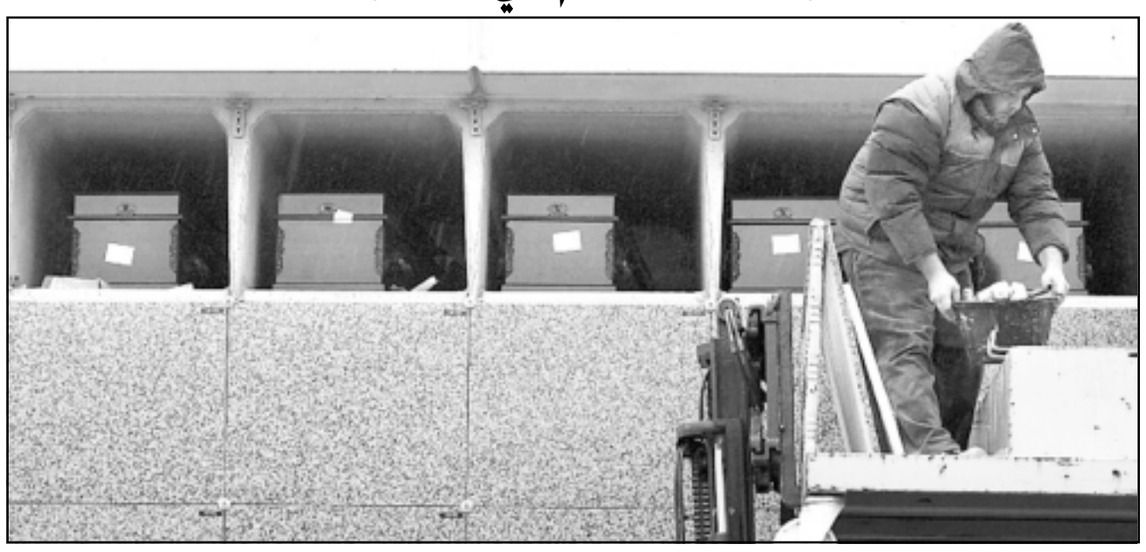

قبور في مقبرة ليغانيس بمدريد تؤوي جثث افراد الكوموندو المفترض الذين انتحروا (تصوير ريكاردو غوتييريس)

مدريد ـ «القدس العربي»

من حسين مجدوبي:

رخص القضاء الاسباني بدفن بقايا جثث افراد الكوماندو الذي يُعتقد انه المسؤول عن تفجيرات 11 اذار/مارس في مدريد والعملية الانتحارية التي أودت بحياة أفراده، وذلك بعد انتظار فاق السنة والنصف، كما قرر استمرار احتجاز المغربي محمد النخشي المتهم بالإشراف على خليتين متطرفتين كانتا تقومان باستقطاب متطوعين لتنفيذ عمليات في العراق.

وكان أفراد هذا الكوماندو المكون من سبعة أشخاص، خمسة مغاربة وتونسي وجزائري، قد أقدموا على انتحار جماعي مساء 3 نيسان/أبريل 2003 في حي ليغانيس بجنوب العاصمة مدريد بعدما طوقت الشرطة الشقة التي كانوا بها.

وكان الانتحاريون مجهولي الهوية في البدء، خاصة وأن الجثث والاشلاء كانت ممزقة ومهشمة، لكن اعتمادا على الحامض النووي، تمكن الفريق الطبي من تحديد المنتحرين. وكانت أصعب عملية تحديد هي تلك المتعلقة بالجزائري عبد الكريم علقمة الذي يفترض أنه العقل المدبر لتفجيرات 11 اذار/مارس، وتطلب تحديد هويته شهورا عديدة، بما في ذلك الانتقال الى الجزائر للحصول على عينات من الحمض النووي من أفراد عائلته.

كما يوجد ضمن المدفونين التونسي عبد المجيد بخيت الذي يفترض أنه منسق عملية وضع المتفجرات في القطارات الثلاث صباح 11 اذار/مارس. أما الجثث الباقية فتعود الى أربعة مغاربة، الشقيقين أولاد عقلة ورفعت أنوار وعبد النبي كونجة، في حين أن جثة المغربي الخامس وهو جمال أحميدان فقد سبق لعائلته أن طالبت بها في حزيران/يونيو 2004 وجرى دفنه، ويجهل هل في مقبرة اسبانية أو في مسقط رأسه بمدينة تطوان بشمال اسبانيا، علما أن له بعض أفراد العائلة في اسبانيا.

وانتظر القضاء ما يقارب سنة ونصف لكي يطالب أفراد عائلات الكوماندو الانتحاري استعادة الجثث لدفنها في وطنهم الأصلي، تونس والجزائر والمغرب أو في اسبانيا. وفي آخر المطاف قرر القاضي المشرف على تحريات الملف، خوان ديل أولمو، دفنهم الاثنين بمقبرة بحي ليغانس جنوب مدريد في حضور بعض المسؤولين من البلدية وممثلين عن القضاء والأمن.

ولم تدوّن أسماء على شواهد القبور بل أرقام متسلسلة من 60 الى 65، حيث بقي تحديد القبر سرا يحتفظ به القضاء، إذ لا يستبعد أن يزور بعض أفراد عائلات الانتحاريين القبور مستقبلا.

وكشفت معلومات تسربت أمس من ملف التحقيق أن أفراد هذا الكوماندو لم يكن في نيتهم أبدا الانتحار بل كانوا مصممين على تنفيذ عمليات أخرى، وخاصة يوم 4 نيسان/أبريل 2004، حيث يُعتقد انهم خططوا للهجوم على مدرسة يهودية وأهداف أخرى، لكن محاصرتهم من طرف قوات الأمن دفعتهم الى الانتحار وتفادي الاعتقال.

ودائما في ملف الاعتقالات والارهاب، قررت المحكمة الوطنية في مدريد استمرار حجز المغربي ـ البلجيكي محمد النخشي بتهمة تزعم خليتين في اسبانيا مرتبطتين بـ«الجماعة الاسلامية المقاتلة المغربية» التي ينسب اليها تفجيرات الدار البيضاء منذ سنتين ونصف وتفجيرات مدريد. ورغم نفي المتهم لجميع التهم الموجهة اليه، إلا أن القضاء اعتبر أن الأدلة كافية لتأكيد هذه الاتهامات. واعتُقل هذا المواطن الذي يعيش في بلجيكا ويحمل جنسيتها الأسبوع الماضي رفقة عشرين آخرين، بعضهم رهن الاعتقال الاحترازي والبعض أفرج عنه.

سورية سلمت الرباط مغربيين «سعيا للانضمام الى القاعدة بالعراق»

■ الرباط ـ اف ب: اعلن مصدر مقرب من اجهزة الامن المغربية ان السلطات السورية طردت الاسبوع الماضي مواطنين مغربيين اثنين كانا بوضع غير شرعي واشتبه بانهما كان يسعيان للانضمام الى صفوف القاعدة في العراق.

وقال المصدر ان حسن مردود واحمد سعيد لحسسني طردا الى مدينة الدار البيضاء ولكنه لم يستطع تحديد تاريخ طردهما موضحا انهما سيمثلان امام قاضي التحقيق.

ومن جهتها، نشرت صحيفة «ليبيراسيون» (المقربة من الحكومة) الاثنين الخبر موضحة ان طرد هذين الشخصين جاء بعد «اعترافات ادلى بها معتقلون في اسبانيا».

وذكرت بان الشرطة الاسبانية اعتقلت في 10 كانون الثاني/يناير 21 اسلاميا تشتبه مدريد بانهم يقومون بتجنيد «مقاتلين لحساب تنظيم القاعدة» في العراق بزعامة ابو مصعب الزرقاوي.

واوضحت الصحيفة ان المغربيين اللذين طردا من سورية ينتميان الى الجماعة الاسلامية للمقاتلين المغاربة.

بريطانيا تعيّن سفيرا جديدا في ليبيا

■ لندن ـ يو بي أي: أعلنت وزارة الخارجية البريطانية امس الثلاثاء تعيين فينسينت فن سفيرا جديدا لبلاط السانت جيس في ليبيا خلفا لانطوني ليدان الذي قالت انه سيتقاعد من الخدمة الدبلوماسية.

واشارت الوزارة الى ان السفير الجديد فن البالغ من العمر 54 عاما سيباشر عمله في طرابلس خلال نيسان/ابريل او ايار/مايو المقبلين.

وشغل السفير الجديد مناصب دبلوماسية عديدة من قبل من بينها السكرتير الثالث في السفارة البريطانية في بغداد عام 1978، والسكرتير الثاني ثم الاول في السفارة البريطانية بدمشق من 1979 الى 1982.

نقاش مغربي لتقييم نتائج عمل «الانصاف والمصالحة» وتنديد بحضور متهمين بانتهاكات حفلا بالقصر الملكي لتكريم الضحايا

الرباط ـ «القدس العربي» ـ من محمود معروف:

ينظم المكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الانسان يوم الثلاثاء القادم بنادي هيئات المحامين في الرباط مائدة مستديرة «للتعرف على الآراء الأولية للهيئات الحقوقية من نتائج أشغال هيئة الانصاف والمصالحة»، فيما نددت بحضور مسؤولين عن الانتهاكات في حفل نظم بالقصر الملكي الاسبوع الماضي في وقت يواصل ادريس بن زكري رئيس هيئة الانصاف والمصالحة جولة اوروبية لتقديم ما انجزته الهيئة خلال عملها من بداية 2004 الى تشرين الثاني/نوفمبر الماضي.

وأوضح بلاغ للمكتب المركزي الجمعية أصدره في ختام دورته نصف الشهرية تطرق خلالها لعدد من القضايا الحقوقية، أنه من المقرر أن تشارك في هذا اللقاء الى جانب الجمعية المغربية لحقوق الانسان المنظمة المغربية لحقوق الانسان والمنتدى المغربي للحقيقة والانصاف ومنظمة العفو الدولية فرع المغرب وجمعية هيئات المحامين بالمغرب وجمعية عدالة.

واعربت الجمعية في بلاغها عن عدم الارتياح لحضور مسؤولين مغاربة متورطين في انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان خلال الحفل الذي نظم في القصر الملكي الاسبوع الماضي لتقديم تقرير هيئة الانصاف والمصالحة القى خلاله العاهل المغربي خطابا اشاد فيه بعمل الهيئة ودعى المسؤولين للتعاون على متابعة وتطبيق توصياتها. واعتبرت حضور رئيسها عبد الحميد امين بوجود هؤلاء المتورطين لا يعتبر تصالحا معهم او تراجعا عن مواقف الجمعية المطالبة بمتابعة الجلادين والمسؤولين عن الانتهاكات التي عرفها المغرب بعد الاستقلال وعدم افلات هؤلاء من العقاب.

وابدت الجمعية المغربية لحقوق الانسان منذ بدء عمل هيئة الانصاف والمصالحة تحفظاتها حول عدد من آليات عمل الهيئة خاصة فيما يتعلق بجلسات استماع عمومية نظمتها الهيئة لضحايا الانتهاكات طلب منهم عدم ذكر اسماء المسؤولين والجلادين وكذلك تحفظت الجمعية على قصر بحث الهيئة في الانتهاكات التي وقعت بالفترة ما بين 1956 و1999 وتقول الجمعية ان الانتهاكات استمرت بعد تلك المرحلة وما زالت مستمرة وقدمت الجمعية خلال جلسات استماع مضادة نظمتها ضحايا انتهاكات وقعت خلال السنوات الماضية وتحدث فيها الضحايا بالتفصيل عن ما تعرضوا له وذكروا اسماء مسؤولين بعضهم توفي وبعضهم الاخر احيل على التقاعد فيما اخرون ما زالوا يتولون مسؤوليات في اجهزة الدولة.

وقال بلاغ الجمعية ان المعالجة الديمقراطية لملف انتهاكات حقوق الانسان تقوم على كشف الحقيقة وعدم الافلات من العقاب والانصاف بكل مستوياته واقرار دستور ديمقراطي وتفعيل توصيات هيئة الانصاف والمصالحة التي وصفها بالمكسب الايجابي رغم مؤاخذتها على جزئيتها.

وأضاف البلاغ أنه سيتم تنظيم ندوة وطنية داخلية للجمعية يومي 18 و19 شباط/فبراير المقبل لبحث نتائج أشغال الهيئة.

كما أكد البلاغ عزم الجمعية العمل الى جانب كل القوى الديمقراطية من أجل تفعيل توصيات هيئة الانصاف والمصالحة على اعتبار أنها مكاسب ايجابية تم تحقيقها أساسا بفضل نضالات الحركة الحقوقية والديمقراطية بالبلاد علاوة على مواصلة العمل مع الحلفاء الحقوقيين في هيئة المتابعة من اجل التحقيق الشامل لكافة توصيات المناظرة الوطنية حول الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان.

وقال المدير العام للعلاقات الخارجية باللجنة الأوروبية اينيكو لاندابورو ان الاتحاد الأوروبي مرتاح للمسلسل الذي باشره المغرب «بالغوص في اللحظات الأليمة من تاريخه من أجل استجلاء الحقيقة». وأضاف لاندابورو اثناء استقباله لادريس بنزكري رئيس هيئة الانصاف والمصالحة أن «عمق التحقيق والتنوع الكبير» للحقل الذي بحثته الهيئة «يضفي مصداقية كبرى على هذا العمل».

وقال «اننا معجبون جدا بهذا المسلسل الذي سيعزز الروابط بين المغرب والاتحاد الاوروبي»، معربا عن ثقته في أن قدرة الجانبين على «العمل سويا» ستصبح أقوى.

وأبرز أن مسلسل «تعميق حقوق الانسان بالمغرب والنهوض بها يقوي وحدتنا. هذا يفيد بأننا نتشاطر نفس أولويات الدفاع عن حقوق الانسان سواء داخل الاتحاد الاوروبي أو بالمغرب».

وأكدت النائبة الأوروبية نتالي غريسبيك أن تقرير هيئة الانصاف والمصالحة يبرز الجهود التي يبذلها المغرب لاعادة فتح ملفات ماضيه والتوجه بشكل نهائي نحو المستقبل معتبرة أنه «لايمكن الا أن نؤيد وندعم» مثل هذه الجهود.

وقالت البرلمانية الاوروبية في رسالة الى منوار العالم سفير المغرب لدى الاتحاد الأوروبي «كيفما كانت أهمية العلاقة بالماضي فان المهم هو التوجه بشكل نهائي نحو المستقبل».

وأضافت أنه من المهم أيضا أن يتم من الآن وبعزم وصرامة دعم كل ما من شأنه تشجيع بروز ثقافة حقيقية بل وممارسة أصيلة لحقوق الانسان».

وذكرت البرلمانية الأوروبية أيضا بـ«دعم الأغلبية الكبيرة من أعضاء البرلمان الأوروبي لكل الجهود الهادفة لترسيخ والنهوض بالقيم والممارسات الديمقراطية»، وقال غوستافو سيلفا رئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب الايطالي خلال استقباله تاج الدين بادو السفير بروما امس الثلاثاء ان عمل هيئة الانصاف والمصالحة خطوة تكتسي أهمية قصوى وتعزز دينامية التحديث التي يشهدها المجتمع المغربي كما ستساهم في ترسيخ دولة القانون والديمقراطية.

دراسة: نصف عدد المهاجرين الافارقة الذين سويت وضعياتهم بجزر الخالدات مغاربة

■ الرباط ـ «القدس العربي»: أفادت دراسة أنجزت لفائدة غرفة التجارة باقليم لاس بالماس أن نصف المهاجرين الأفارقة الذين تمت تسوية وضعيتهم بهذا الاقليم مغاربة.

وحسب الدراسة التي تحمل عنوان «تحليل سوسيو مهني للهجرة الافريقية في الجزر الشرقية للكناري» والتي نشرت وكالة الانباء المغربية نتائجها، فان الجالية الافريقية تمثل الاغلبية بين مجموع السكان المهاجرين بهذا الاقليم وأن حوالي 50 بالمئة من المهاجرين الافارقة الذين سويت وضعيتهم من طرف السلطات المحلية جاؤوا من المغرب يليهم الموريتانيون والسينغاليون.

وأضافت الدراسة أن غالبية هؤلاء المهاجرين الذين تتراوح أعمارهم بين 22 و44 سنة يشتغلون في قطاعات الخدمات والبناء والفلاحة.

وأشارت الى أن منطقة جنوب شرق كناريا الكبرى هي الاكثر استقطابا للمهاجرين الأفارقة لتوفر فرص الشغل بهذه المنطقة خاصة في مجالات السياحة والتجارة والفلاحة المخصصة للتصدير.

وسجل المصدر ذاته أن 70,73 في المئة من الافارقة الذين تمت تسوية وضعيتهم ببلدة سانتا لوسيا اتيراخانا (1958 افريقيا) قدموا من المغرب.

وشكلت وضعية المهاجرين المسلمين في اسبانيا محور نقاش في كاتالانيا (شرق اسبانيا) انتقد خلاله النائب الكتلاني من أصل مغربي محمد الشايب تنظيم الشأن الاسلامي في اسبانيا معتبرا أنه «لا يعكس حقيقة الجالية المسلمة» في هذا البلد الذي يضم نحو مليون مسلم أغلبهم من المغاربة.

ودعا الشايب أثناء تقديم كتابه الاخير «آداب للتعايش» بحضور كونسويلو رومي الوزيرة الاسبانية في الهجرة الى توحيد مختلف الفيدراليات المتحدثة باسم الجالية المسلمة باسبانيا في اطار هيكل ديمقراطي واحد يتمتع بتمثيلية حقيقية لمسلمي اسبانيا كافة.

وتعتبر الحكومة الاسبانية أن الممثل الوحيد للجالية المسلمة هو اللجنة الاسلامية وهي هيئة ثنائية القيادة أنشئت سنة 1992 وتتكون من اتحاد الجاليات الاسلامية باسبانيا الذي يرأسه الاسباني من أصل سوري رياي التتري، وفيدرالية الكيانات الدينية الاسلامية التي يرأسها المسلم الاسباني منصور ايسكوديرو.

وطالب النائب الاقليمي الوحيد الذي ينحدر من المغرب بمنح حق التصويت لجميع المهاجرين المقيمين باسبانيا والذين يتعين ان «يكون لهم نفس حقوق ونفس واجبات الاسبان الاصليين حتى يتم تجنب خلق مواطنين من الدرجة الثانية»، كما جرى في بلدان أوروبية أخرى.

وقال الشايب مخاطبا نخبة من الرسميين الاسبان والباحثين والفاعلين الجمعويين وعدد من الديبلوماسيين الذين حضروا النقاش «انني أومن بقوة بأن التعايش ممكن داخل المجتمع الاسباني بنتائج استطلاع للرأي أجري مؤخرا حيث تبين أن أزيد من60 في المئة من الاسبان يؤيدون منح المهاجرين نفس الحقوق التي يتمتع بها المواطنون الاسبان الاصليون.

واعتبر النائب بالبرلمان الكطلاني في ما يتعلق بادماج المهاجرين المعتنقين للديانة الاسلامية، أنه من الاهمية بمكان في هذا الشأن تأهيل الائمة باعتبارهم قادة دينيين في الاحياء، مشددا على الدور التأطيري والتربوي الذي يمكن أن يلعبه هؤلاء الائمة خاصة بالنسبة للشباب.

وأثار أيضا الصعوبات الجمة التي يلاقيها المسلمون في اسبانيا في بناء مساجد لهم «جديرة بهذا الاسم» بسبب اعتراض بعض العمديات وسكان بعض الاحياء.

وأضاف أنه على الاسبان الاصليين أن يعتبروا مثل هذه المساجد بمثابة ممتلكات مشتركة للمجتمع ككل وليس مجرد أماكن عبادة للأجانب

البوليزاريو تتفاوض مع شركات بريطانية بشأن امتيازات النفط في الصحراء الغربية

■ لندن ـ رويترز: قال كمال فاضل ممثل جبهة بوليزاريو امس الثلاثاء ان ست شركات بريطانية تجري محادثات مع الجبهة بشأن تراخيص للتنقيب عن النفط قبالة سواحل المنطقة المتنازع عليها.

وقال فاضل ان الشركات البريطانية صغيرة ومتوسطة الحجم ومنها المسجل وغير المسجل بالبورصة، لكن شركات النفط الكبرى مثل «رويال دتش شل» أو «بي بي» ليست مشتركة في المحادثات. وقال فاضل في محاورة عبر الهاتف من أستراليا ان المفاوضات بلغت مرحلة متقدمة جدا اذ توصلت الجبهة الى اتفاقيات مبدئية مع تلك الشركات ومن المتوقع أن تصدر اعلانا الشهر المقبل أو في الاسبوع الاول من شهر آذار/مارس.

واستولى المغرب على الصحراء الغربية في عام 1975 مباشرة بعد حصولها على الاستقلال عن اسبانيا.

ومنحت الرباط امتيازات تنقيب عن النفط قبالة سواحل الصحراء الغربية لشركة كير ماكغي الامريكية. وتعرضت الشركة لضغوط من مستثمرين وجماعات ضغط بسبب المشروع.

وقال فاضل ان الشركات البريطانية لن يمكنها التنقيب عن النفط في ظل استمرار سيطرة المغرب على الصحراء الغربية لكنها ستبدأ مبكرا عن منافسيها.

وحاول مبعوثو السلام التابعون للامم المتحدة على مدى 14 عاما، بدون جدوى، تنظيم استفتاء على الاستقلال في الصحراء الغربية.

وتدعم حركة البوليزاريو هذا التوجه لكن المغرب يستبعد أي تصويت كهذا. ويبدو أن الشركات البريطانية تأمل في تكرار نجاح شركة «وايت نايل» البريطانية للتنقيب عن النفط التي قفزت أسهمها من عشرة بنسات الى 137 بنسا بعد ابرامها اتفاقا مع حركة تمرد سابقة في جنوب السودان للتنقيب عن النفط في المناطق التي كانت الحركة تسيطر عليها. وهبطت أسهم «وايت نايل» بعد أن قالت حكومة الخرطوم ان الحركة الشعبية لتحرير السودان لا يجوز لها منح مثل هذه الامتيازات وهددت شركة النفط الفرنسية الرئيسية «توتال» باجراءات قضائية لدعم ترخيصها الذي أصدرته الخرطوم ويغطي نفس المنطقة. لكن بسعر 94 بنسا للسهم امس الثلاثاء لايزال «وايت نايل» أحد أفضل أسهم النفط أداء خلال العام الماضي.

ومع صعود أسعار النفط الى ارتفاعات قياسية على مدار 18 شهرا مضت سجلت عشرات شركات النفط أسهمها في سوق «ايه أي ام» التابع لبورصة لندن للاوراق المالية ولدى تلك الشركات عادة خطط للتنقيب عن النفط أثارت شكوك المحللين.

اعتقال وزير النفط الموريتاني السابق واحالته للعدالة بسبب صفقات غير قانونية مع شركة استرالية

نواكشوط ـ «القدس العربي»

من عبد الله السيد:

أكد مصدر في الشرطة القضائية الموريتانية أن وزير النفط والطاقة الموريتاني السابق زيدان ولد احميده قد اوقف أمس الثلاثاء وأحيل ملفه للعدالة على ذمة التحقيق بتهمة إلحاق «أضرار كبيرة بمصالح موريتانيا الاستراتيجية في قطاع النفط».

وكانت شائعات قد سرت حول اعتقال الوزير ولد احميده خلال الأيام الأخيرة.

وأكد المصدر الذي طلب ذكر اسمه أن الوزير السابق الذي تولى قطاع النفط في ظل الرئيس المخلوع معاوية ولد الطايع، أمضى ملحقا مضافا على عقد تقاسم الإنتاج النفطي مع شركة «وود ساييد» الاسترالية، وذلك خارج الأنظمة القانونية.

وأكد المصدر أن الملحق الذي اعتبرته السلطات الموريتانية تمالؤا مع الشركة الاسترالية يسبب ضررا كبيرا لمصالح موريتانيا اذ أنه يقلص بشكل كبير حصتها من عائدات النفط، كما يمنح امتيازات كبيرة للشركة على حساب الخزانة الموريتانية.

واكد المصدر أن مفوضي الحسابات والتدقيق توصلوا، بعد تحريات دامت ثلاثة أشهر بوزارة النفط الموريتانية، الى أن الملحق الذي وقعه الوزير السابق في كانون الأول/ديسمبر 2004 يضر بمصالح موريتانيا الحيوية في قطاعها النفطي الجديد.

وأشار المصدر الأمني الى أن التقرير الذي أحاله مفوضو الحسابات إلى القضاء قام بجرد إحدى عشرة مخالفة تضر جميعها بمصالح موريتانيا النفطية بينها: تقليص حصة موريتانيا من عائدات والتنازل عن الضرائب والرسوم والامتيازات العائدة للدولة الموريتانية جراء رخص استغلال وتصدير النفط والغاء ضمانات الائتمان لدى البنوك على شركات النفط.

واعتبر المصدر أن الوزير تنازل من خلال الملحق الإضافي عن حقوق بلاده في مجال استغلال وإنتاج النفط الخام من حقول سيبدأ استغلالها الشهر المقبل.

وفي إطار هذه الفضيحة التي تشغل الرأي العام الموريتاني هذه الأيام، أكد المتحدث باسم وزارة النفط الموريتانية شيخنا ولد محمد أن الحكومة الموريتانية أبلغت رسميا شركة «وود ساييد» الاسترالية التي تقود تكتلا عالميا للنفط يعمل في موريتانيا رفضها القاطع للملحق الإضافي.

وشدد الناطق على أن موريتانيا «مصممة على الدفاع عن مصالحها الحيوية في مجال النفط مهما كلفها ذلك من ثمن».

وعبر المسؤول الموريتاني عن استعداد بلاده للتعاون مع شركات النفط في إطار من الشفافية التامة والمحافظة على المصالح المشتركة للجميع.

يذكر أن موريتانيا ستبدأ في تصدير النفط اعتبارا من شباط/فبراير المقبل. وكانت الحكومة الموريتانية الجديدة قد انضمت في أيلول/سبتمبر الماضي الى الاتفاقية الدولية لضمان الشفافية في الصناعات الاستخراجية.

هذا ودفع اعتقال الوزير السابق زيدان ولد احميده بقبيلته للتحرك واسعا تضامنا معه في مجتمع تتمتع فيه القبيلة بتأثيرات واسعة.

وتعتبر هذه الفضيحة الأولى في سلسلة فضائح تسييرية ومالية لنظام ولد الطايع تقوم الرقابة العامة للدولة منذ أشهر بالتحقيق حول ملابساتها.